كليـة التجارة
قسم الاقتصاد

مدى إمكانية تطوير العلاقات الاقتصادية بين دولة الكويت ودول منظومة مجلس التعاون الخليجي.

The Possibility Of Developing Economic Relations between Kuwait & G.C.C

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد الباحث

عبد الكريم صالح عبد الكريم المجيم

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور/ علي لطفي

أستاذ الاقتصاد

ورئيس وزراء مصر الأسبق وعضو مجلس الشورى.

٢٠١٠

كليـة التجارة

قسم الاقتصـاد

رسالة ماجستير

اسم الطالب: عبد الكريم صالح عبد الكريم المجيم

عنوان الرسالة: مدى إمكانيـة تطوير العلاقات الاقتصادية بين دولـة الكويت ودولـه منظومة مجلس التعاون الخليجي.

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

١-الأستاذ الدكتور/ على لطفي محمود لطفي (مشرفاً ورئيساً)

رئيس مجلس الوزراء الأسبق وأستاذ الاقتصاد بكلية التجارة – جامعة عين شمس.

٢-الأستاذ الدكتور/ شريف محمد على أحمد (عضواً)

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة ووكيل شؤون الطلاب كلية التجارة –جامعة المنوفية.

٣-الأستاذ الدكتور/ إبراهيم نصار سالمان (عضواً)

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد بكلية التجارة – جامعة عين شمس

تاريخ المناقشة: / /٢٠١٠

الدراسات العليا:

ختم الإجازة: أجيزت الرسالة بتاريخ: / / ٢٠١٠

موافقة مجلس الكلية: موافقة مجلس الجامعة

/ / ٢٠١٠ / / ٢٠١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

وَمَاتَوْفِيقِي إلاَّ بِاللهِ عَلَيْهِ
تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ

ω

سورة هود الآية ٨٨

إهداء

إلى أبي وأمي برًا بهما
واعترافا بفضلهما ووفاء
لعطائهما وإلي زوجتي
وأبنائي سر نجاحي

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

يطيب لي أن اتقدم بخالص الشكر والعرفان والإمتنان إلى الأستاذ الدكتور/ **علي لطفي** الأب الروحي والمثل الأعلى، وذلك لاهتمامه بي ولتوجيهاته ونصائحه الغالية التي أضاءت لي طريق العلم ويسرت لي جُل الصعاب، بالإضافة إلى تشجيعه المستمر ودماثة خلقه وسعة صدره. فله مني وافر العرفان والامتنان، وجزاه الله خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور/ **شريف محمد علي** لقبوله الاشتراك في لجنة الحكم والمناقشة مما يثري المناقشة، وتخصيص جزء من وقته الثمين لتقييم هذه الدراسة وذلك على الرغم من أعبائه ومسئولياته الكثيرة.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور/ **إبراهيم نصار سالمان** على مشاركته في مناقشة وتقييم هذه الدراسة، بالإضافة إلى تشجيعه المستمر ونصائحه الغالية.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل أساتذتي في قسم الاقتصاد بالكلية فلهم مني جزيل الشكل والتقدير، وعلى وجه الخصوص الأستاذة الدكتورة/ **يمن الحماقي** أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد وعضو مجلس الشورى، والمشرف المساعد للرسالة الدكتور/ **وائل فوزي**، نظراً لتشجيعهما المستمر لي بالإضافة إلى نصائحهم الغالية وسعة صدرهم، وأيضاً الجديرة بالذكر **الدكتورة/ هيلة حمد المكيمي** أستاذ العلوم السياسية – جامعة الكويت على موافقتها الكريمة على عضويتها الشرفية في الإشراف على الرسالة.

وأخيراً أشكر كل من مد لي يد العون والمساعدة في أعداد هذه الدراسة.

الباحث

فهرس الرسالة

الموضوع	رقم الصفحة
الباب الأول أثر المتغيرات العالمية والإقليمية على اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي	
الفصل الأول: أثر المتغيرات العالمية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي	١
المبحث الأول: خبرات التكامل الأوروبية والآسيوية ودلالاتها بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجى.....	١
المبحث الثاني: إتفاقات المشاركة الأورو متوسطية، والسوق الشرق أوسطية.....	٢٢
المبحث الثالث: أثر تحرير التجارة الدولية وقيام منظمة التجارة العالمية WTO على دول مجلس التعاون الخليجي.....	٣٧
الفصل الثانى: أثر المتغيرات الإقليمية على إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.....	٤٤
المبحث الأول: مفهوم التكامل الاقتصادى ومراحله	٤٤
المبحث الثانى: التكامل الاقتصادى العربي.....	٥٦
الفصل الثالث: الملامح الأساسية لدول مجلس التعاون الخليجي الإنجازات والتحديات	٨٧
المبحث الأول: الملامح الأساسية لدول مجلس الخليجي	٨٧
المبحث الثانى: مجلس التعاون الخليجي الإنجازات والتحديات	٩٦
الباب الثاني تحليل العلاقات الاقتصادية بين دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي	
الفصل الأول: التجارة البينية بين دولة الكويت ودول مجلس التعاون	١٣٠

المبحث الأول: نظريات التجارة الدولية والدول النامية، وواقع التجارة العالمية ١٣٠
المبحث الثانى: واقع التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون ... ١٤٦
المبحث الثالث: المشاكل والصعوبات التى تواجه الشركات المصدرة فى دول مجلس التعاون الخليجي، ومعوقات التجارة الخارجية بين دول مجلس التعاون..... ١٧٤
الفصل الثانى: حركات الاستثمار بين الكويت ودولة مجلس التعاون ١٨٨
المبحث الأول: مفهوم الاستثمار، وواقع المناخ الاستثمارى في دول مجلس التعاون الخليجي ١٨٨
المبحث الثانى: واقع المناخ الاستثمارى في دولة الكويت..... ٢١١
المبحث الثالث: مقومات ومعوقات الإستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي..... ٢٥٥
الفصل الثالث: دور القطاع الخاص في دعم مسيرة مجلس التعاون الخليجي ٢٦٧
المبحث الأول: القطاع الخاص الخليجي ومسيرة التكامل ٢٦٧
المبحث الثانى: واقع القطاع الخاص في دولة الكويت ٢٧٥
الباب الثالث
التحديات الإستراتيجية والمستقبلية التى تواجه دولة الكويت ودول مجلس التعاون
الفصل الأول: الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي.... ٢٩١
الفصل الثاني: أثر إحتمال إغلاق مضيق هرمز على عملية التبادل التجارى للكويت ودول مجلس التعاون وبين دول العالم الأخرى، التحديات الإستراتيجية المحورية التى تواجه دولة الكويت..... ٣٠٥
الفصل الثالث: الفوائض المالية بدولة الكويت والخطة الخمسية، وتحويل الكويت لمركز مالي..... ٣٢٧

- النتائج ٣٤٩
- التوصيات ٣٥٣
- المراجع ٣٥٦

محتوى الجدول

رقم	محتوى الجدول	رقم الصفحة
جدول رقم (١)	مؤشرات اقتصادية لعام ٢٠٠٧م ، لدول مجلس التعاون	١٣٩
جدول رقم (٢)	مؤشر لتطور إجمالي الصادرات السلعية لبلدان مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٧	١٤٧
جدول رقم (٣)	ترتيب الدول الخليجية في قائمة أهم خمسين دولة مصدرة للسلع للفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٦م	١٤٨
جدول رقم (٤)	تطور الميزان التجاري السلعي لبلدان مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧م	١٥٠
جدول رقم (٥)	تطور التبادل التجاري مع أهم الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧م	١٥٢
جدول رقم (٦)	اتجاه الصادرات السلعية البينية ومصادر الواردات السلعية البينية لدول مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠٠٢م	١٦١
جدول رقم (٧)	اتجاه الصادرات السلعية البينية ومصادر الواردات السلعية البينية لدول مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠٠٧م	١٦٢
جدول رقم (٨)	إحصائيات دولة الكويت لعام ٢٠٠٧م	١٦٥

جدول رقم (٩)	المؤشرات الرئيسية للتجارة السلعية الخارجية لدولة الكويت خلال الفترة ٢٠٠٣- الأشهر التسعة الأولى من ٢٠٠٨م	١٦٩
جدول رقم (١٠)	الواردات السلعية (سيف) من أهم الشركاء التجاريين خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧م	١٧٣
جدول رقم (١١)	مراحل يمر بها أي مشروع نمطي حكومي في الكويت	٢٥٣
جدول رقم (١٢)	مؤشر صناديق الثروة السيادية لدول مجلس التعاون لعام ٢٠٠٨م	٢٦٤
جدول رقم (١٣)	مؤشر صناديق الثروة السيادية لدول العالم الأخرى لعام ٢٠٠٨م	٢٦٥
جدول رقم (١٤)	مؤشر تطور شهادة الجودة الإدارية ISO ٩٠٠١: ٢٠٠٠ بدولة الكويت وبعض الدول العربية خلال الفترة من ٢٠٠٤/٢٠٠٦	٢٨٢

محتوى الشكل

رقم	محتوى الشكل	رقم الصفحة
شكل رقم (١)	تطور أسعار السلع للفترة من ١٩٨٠-٢٠٠٧.	١٤٣
شكل رقم (٢)	خريطة مختصرة للإجراءات الروتينية العقيمة في دولة الكويت.	٢٥٤
شكل رقم (٣)	متطلبات التحول إلى مركز مالي لدولة الكويت.	٣٤٥
شكل رقم (٤)	تحليل SWOT: البيئة الاقتصادية الكلية لدولة الكويت.	٣٤٧

مقدمة

اتجهت القوى العالمية البارزة بعد الحرب العالمية الثانية نحو التكتل وتشكيل المجموعات السياسية والاقتصادية رغبة منها في تدعيم قوتها الاقتصادية وزيادة نفوذها السياسي، فلقد بادر المعسكر الغربي وأنشأ منظمة السوق الأوروبية المشتركة. ثم قابله المعسكر الشرقي بإنشاء منظمة الكوميكون للإستفادة من مزايا التكامل الاقتصادي من أجل تنشيط حركة التجارة الدولية. وفى خضم هذا النشاط وردود الفعل العالمية إتخذت بعض الدول العربية المستقلة حديثاً نفس المسار التكتلي، فدعمت من تقاربها بعقد عدة اتفاقيات، وبرزت إلى الوجود جامعة الدول العربية على أثر عقد بروتوكول الإسكندرية عام ١٩٤٥م. ولقد أعقب ذلك اتفاقيات تسهيل عمليات التبادل التجاري وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في أوائل الستينات، ولا زال ذلك دون مستوى الطموحات، لأسباب سياسية واقتصادية، مما دفع بعض الدول العربية التي تنتمي لأقاليم جغرافية ذات خصائص اقتصادية وسياسية واجتماعية متشابهة ومتجانسة نوعاً ما لإقامة نواة للتعاون والتنسيق بما يخدم العمل العربي المشترك ككل، ومن هذا المنطلق نشأ مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام ١٩٨١م لوضع أسس التعاون والتنسيق السياسي والاقتصادي بين دول الخليج العربي.

يعتبر إنشاء مجلس التعاون الخليجي بين دول الخليج الست، وهى (الإمارات العربية المتحدة – البحرين– الكويت – المملكة العربية السعودية – سلطنة عُمان – قطر) تتويجاً لتجارب ومحاولات على طريق الوحدة في الخليج بما يعود على شعوبها بالخير والنمو والاستقرار.

وقد جاءت هذه الخطوة انسجاماً مع الأهداف القومية العربية وفي نطاق ميثاق جامعة الدول العربية الذي حث على التعاون الإقليمي الهادف

إلى تقوية الأمة العربية وتعزيز دورها في تحقيق أهداف ميثاقها ومبادئه وبما يخدم القضايا العربية والإسلامية.

وإدراكاً من دولة الكويت لمدى الأهمية لوجود تكتل للتعاون مع دول الإقليم لذا فقد كانت لها المبادرة بفكرة السعي لإنشاء مجلس التعاون الخليجي، وفي ضوء ذلك، تتمثل مشكلة الدراسة بصفة أساسية في عدة نقاط:

المشكلة الأولى: تتعلق بالآثار الاقتصادية المحتملة للمتغيرات العالمية والإقليمية على إقتصادات دول مجلس التعاون.

أما المشكلة الثانية: تتعلق بضألة حجم التبادل التجاري بين دولة الكويت ودول المجلس.

وتتعلق المشكلة الثالثة: بالتحديات التي تواجه إقتصاديات دول المجلس ودولة الكويت.

وتتمثل الفروض:

١- هناك إمكانية إن يؤدي تطور العلاقات الاقتصادية الخليجية – الخليجية إلى زيادة التجارة البينية الخليجية والمجموعات الاقتصادية.

٢- إن تحسين مناخ الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي من الممكن أن يؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

٣- هناك إمكانية للاستفادة من دور القطاع الخاص في دعم التعاون الاقتصادي الخليجي.

٤- إمكانية إيجاد البدائل والحلول بحالة توقف الملاحة في مضيق هرمز لاستمرار عملية التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي مع دول العالم الأخرى.

الهدف من الدراسة:

١- تحليل العلاقات الاقتصادية بين الكويت ودول الخليج.

٢- خلق مناخ استثماري مناسب لفاعلين أفضل.

٣- العمل إلى إيجاد الحلول لإزالة كافة معوقات التجارة البينية بين دول الخليج ودول العالم.

٤- العمل على الاستعداد لأي طارئ في حال غلق مضيق هرمز.

٥- إعطاء فاعلية ومرونة أكثر للقطاع الخاص الخليجي للتحرك في سبيل تشجيع التعاون الاقتصادي الخليجي وفتح آفاق جديدة.

وقد استندت منهجية الدراسة على **أسلوب التحليل الوصفي**، هذا وتقوم خطة البحث على تحليل الجوانب المختلفة للمشكلة موضوع الدراسة من خلال ثلاثة أبواب بالإضافة إلى النتائج والتوصيات.

تناول الباب الأول: أثر المتغيرات العالمية والإقليمية على الاقتصاد الخليجي وذلك من خلال ثلاثة فصول: أوضح الفصل الأول: أثر المتغيرات العالمية على الاقتصاد الخليجي، وتشتمل تلك المتغيرات: خبرات التكامل الأوروبية والآسيوية ودلالاتها بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، اتفاقات المشاركة الأورومتوسطية، أثر تحرير التجارة الدولية وقيام منظمة التجارة العالمية WTO، على دول مجلس التعاون الخليجي ويتناول الفصل الثاني أثر المتغيرات الإقليمية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، ومفهوم التكامل الاقتصادي ومراحله، والتكامل الاقتصادي العربي.

تناول الفصل الثالث: الملامح الأساسية لدول مجلس التعاون الخليجي وحصر للإنجازات والتحديات التي كانت على مدار ما يزيد عن ربع قرن من عمر مسيرة التكامل لمجلس التعاون الخليجي.

تناول الباب الثاني: تحليل العلاقات الاقتصادية بين دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال ثلاث فصول: تناول الأول منها عرض لواقع التجارة البينية بين دولة الكويت ودول مجلس التعاون، أما الفصل

الثاني فقد تناول حركات الاستثمار بين الكويت ودول مجلس التعاون، أما الفصل الثالث استعرض دور القطاع الخاص في دعم مسيرة التعاون الخليجي.

تناول الباب الثالث: التحديات الإستراتيجية والمستقبلية التي تواجه دولة الكويت ودول مجلس التعاون، من خلال ثلاث فصول تناول الأول منها الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، الفصل الثاني أثر احتمال إغلاق مضيق هرمز على عملية التبادل التجاري للكويت ودول مجلس التعاون وبين دول العالم الأخرى والتحديات الاستراتيجية المحورية التي تواجه دولة الكويت، أما الفصل الثالث فتناول الفوائض المالية بدولة الكويت، واستعرض الخطة الخمسية للكويت، وهدف تحويل الكويت لمركز مالي.

وأخيراً: ينتهي البحث ببعض النتائج المستخلصة من الدراسة، وبعض مقترحات العلاج.

هذا ولقد بذلت قصارى جهدي في حدود البيانات المتاحة وفي ظل صعوبة وجود مركز إحصاءات اقتصادي كويتي أو خليجي، وفي حدود إمكانياتي المتواضعة لإنجاز هذا البحث.